خلافات حول إجراء الانتخابات التشريعية دون الرئاسية

الحكومة الفلسطينية تتهم «حماس» باحتجاز 4 من موظفيها

الرئيس الفلسطيني محمود عباس

الأراضي المحتلة – «وكالات»: قالت الحكومة الفلسطينية، إن أمن حركة حماس احتجز أمس الثلاثاء، 4 من موظفيها خلال عملهم في غزة.

وقال المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية إبراهيم ملحم، إن «المحتجزين كانوا يعملون على تحديث البيانات للموظفين في غزة موزعين على ديوان الموظفين ووزارتي المالية، والداخلية أثناء اعتقالهم».

وأضاف ملحم أن ذلك يعد «تعطيلا لعمل اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء الفلسطيني قبل أسبوعين لتحديث بيانات الموظفين في القطاع .للعمل على حل قضاياهم، وإنصافهم».

وطالبت وزارة المالية في السلطة الفلسطينية في بيان بالإفراج الفوري عن الموظفين المحتجزين، مؤكدة «أهمية عمل اللجنة واستمرارها في مهامها حسب الأصول، وبأسرع وقت ممكن حرصا على الموظفين العموميين» في غزة.

ولم تعقب حماس على تصريحات الحكومة، علما أنها اتهمت السلطة الفلسطينية بتعمد زيادة «المعاناة» في قطاع غزة عبر التمييز بين الموظفين الحكوميين فيه، وتظرائهم في الضفة الغربية.

يأتي ذلك بعد تكليف الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الإثنين، رئيس لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية حنا ناصر، بالتحضير للانتخابات التشريعية على أن تجري بعدها بعدة أشهر الانتخابات الرئاسية.

وعقبت حماس عبر المتحدث باسمها حازم قاسم، بأن الحركة «جاهزة لما هو مطلوب لإنجاح إجراء الانتخابات.

وقال قاسم، في بيان اليوم، إن حماس تؤيد «توفير الأجواء لانتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة والاتفاق على موعد لانتخابات المجلس الوطني، وهو ما تم الاتفاق عليه في اتفاقات المصالحة».

وتتصاعد المطالب في الأوساط الفلسطينية بإجراء الانتخابات مخرجا من الانقسام الداخلي المستمر منذ منتصف 2007 بعد فشل سلسلة تفاهمات للمصالحة بين حركتي فتح وحماس.

وأجرى الفلسطينيون آخر انتخابات برلمانية في 2006، وفازت فيها حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي البرلمان، فيما أجريت قبل ذلك بعام آخر انتخابات رئاسية، وفاز فيها عباس.

من ناحية أخرى عاد الجدل من جديد حول إجراء الانتخابات الفلسطينية، بعد دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، رئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر، لإجراء مباحثات مع القوى والفصائل الفلسطينية حول إجراء انتخابات تشريعية فقط، على أن تتبعها انتخابات رئاسية بعد أشهر.

وبينما تؤكد لجنة الانتخابات الفلسطينية، استعدادها فنيا لإجراء هذه الانتخابات، ترفض حركة حماس، خطوة إجراء الانتخابات التشريعية فقط، وتطالب بأن يكون إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجلس الوطني رزمة واحدة، وهو ما ترفض السلطة الفلسطينية الاستجابة له، بذريعة خشية حدوث فراغ سياسي.

وحول طبيعة تحركات لجنة الانتخابات، قال المتحدث باسمها، فريد طعم الله، إن «لجنة الانتخابات ستطلع الفصائل الفلسطينية على المستجدات المتعلقة بالانتخابات، والاستماع لرأيها ونقاشها حول كافة القضايا، والاجتماع مع القوى في الضفة الغربية وقطاع غزة أيضا».

وأضاف لـ24، أن «الحديث يدور عن اجتماعات بين اللجنة والقوى والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في الأراضي الفلسطينية، ونقل ردودهم للرئيس الفلسطيني محمود عباس، حول موقفها من هذه الانتخابات».

وتابع «حسب القانون نحن بحاجة لـ 90 إلى 100 يوم، تشمل المدد الزمنية التي نص عليها القانون لإجراء الانتخابات، وقد نصل إلى أكثر من ذلك».

وحول إمكانية إجراء الانتخابات في مدينة القدس المحتلة، قال، إن «هذا الملف يختص بالجانب السياسي، والقيادة الفلسطينية ستجري مباحثات مع الجانب الإسرائيلي لضمان مشاركة المقدسيين بالانتخابات المقبلة، ولم نصل بعد لهذه الخطوة، سنسمع رأي الفصائل حول الانتخابات، ثم يتم الدعوة لانتخابات وتحديد موعدها».

وأعلنت القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية، ترحيبها بالدعوة إلى إجراء الانتخابات العامة، وأهمية فتح حوار مع الجميع من أجل إزالة كل العقبات أمام إنجاحها، واعتبارها مدخلا لإنهاء الانقسام.

وقال القوى في بيان لها، إن «الانتخابات ربما تشكل مدخلا لإنهاء الانقسام الفلسطيني، واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني للاستمرار في معركته مع الاحتلال».

ومن جهتها، قالت حركة حماس، إنها «مع إجراء انتخابات عامة تشريعية ورئاسية ومجلس وطني رزمة واحدة، ضمن الإجماع الوطني، وبحسب الاتفاقات الموقعة مع حركة فتح، التي تشمل اتفاق 2005 واتفاق القاهرة 2011».

وقال الناطق باسم الحركة، عبداللطيف القانوع، لـ24، إنه «يجب أن يسبق إجراء أية انتخابات حالة من التوافق الوطني، وإن ومبادرة الفصائل الثمانية التي وافقت عليها حماس، يمكن أن تشكل أرضية حول التوافق على إجراء الانتخابات، لتجديد كل الشرعيات».

وأضاف القانوع، أن «حماس استجابت لمبادرة الفصائل لتحقيق الوحدة الوطنية، ونعتبر هذه المبادرة نقطة انطلاق حقيقية وهي محصلة لمجموعة اتفاقيات، وخطوة جدية وعملية للبدء في تحقيق الوحدة وإنجاز الوحدة، وعلى حركة فتح أن تسارع لإعلان الموافقة عليها وأن تندرج تحت إطار الإجماع الوطني».

وتابع، أن «عدم موافقة فتح على مبادرة الفصائل الثمانية يؤكد عزلتها الوطنية، لأن الانتخابات أصبحت مطلبا وطنيا وحق لشعبنا، ومبادرة الفصائل هي نقطة انطلاق لتحقيق الانتخابات، ونحن مع إجراء الانتخابات، وتجديد الشرعيات، لكن كيف يمكن أن تجرى انتخابات دون تحقيق وحدة».

وأوضح القانوع، أن «حركته مع إجراء انتخابات حزمة واحدة، ضمن جداول زمنية محددة، وضمن الإجماع الوطني والفصائلي، وأن إجراء انتخابات دون أخرى لا ينسجم ولا يتناغم مع الاتفاقيات الموقعة بين الفصائل الفلسطينية».

ماكرون يتعهد بمعركة بلا هوادة في مواجهة الإرهاب

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

باريس – «وكالات»: تعهد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أمس الثلاثاء، بـ«معركة بلا هوادة في مواجهة الإرهاب الإسلامي»، في مراسم تكريم أربعة من عناصر شرطة باريس، قتلوا في هجوم شنه شرطي كان ينتمي إلى تنظيم داعش الإرهابي.

ودعا ماكرون الأمة الفرنسية بأكملها إلى أن تتحد في مواجهة ذلك.

وكانت تقارير صحافية، كشفت أمس الثلاثاء، أن منفذ الهجوم كان يملك بيانات شخصية عن عشرات الموظفين، وتسجيلات مصورة دعائية لتنظيم داعش.

الصين: «استياء شديد» من إدراج واشنطن كيانات على اللائحة السوداء

بكين – «وكالات»: نددت بكين، الثلاثاء، بقرار الولايات المتحدة إدراج 28 كيانا صينيا على لائحتها السوداء بتهمة التورط في حملة قمع الأويغور وغيرها من الأقلات المسلمة في منطقة شينغ يانغ، معتبرة أنه «لا أساس» لهذه الاتهامات.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية غينغ شوانغ للصحافيين: «هذا تصرف ينتهك بشكل خطير المعايير الأساسية في العلاقات الدولية، ويعد تدخلا في شؤون الصين الداخلية، ويضر بمصالح الجانب الصيني، وتعرب الصين عن استيائها الشديد ومعارضتها الحازمة لذلك».

والإثنين، قررت الولايات المتحدة إدراج 28 كيانا صينيا على اللائحة السوداء.

وقال وزير التجارة ويلبور روس، في البيان، إن «الحكومة الأمريكية ووزارة التجارة ليس بمقدورهما التسامح، ولن تتسامحا مع القمع الوحشي ضد الأقليات العرقية في أنحاء الصين».

وستحرم تلك المنظمات من استيراد منتجات من الولايات المتحدة.

وأوضحت الحكومة الأمريكية أن بين هذه المنظمات 8 كيانات تجارية، فيما الأخرى مجموعات حكومية، بينها مكتب الأمن العام في منطقة شينغ يانغ شمال غرب البلاد، أين يفيد خبراء ومنظمات حقوقية بأن السلطات تحتجز أكثر من مليون شخص معظمهم من الأويغور في معسكرات اعتقال.

وتابع البيان الأمريكي: «هذه الكيانات جميعها متورطة في الحملة الصينية للقمع والاحتجاز الجماعي التعسفي والمراقبة بالتكنولوجيا المتطورة».

ومن الكيانات التجارية المستهدفة، شركة «هيكفيفن» المتخصصة في المراقبة بالفيديو، وشركتا «ميغفي تكنولوجي» و«سينس تايم» للذكاء الاصطناعي، وفق وثيقة رسمية تصدر الأربعاء.

ألمانيا: سوري يداهم عدة سيارات بشاحنة

عناصر من الشرطة الألمانية في عملية أمنية

برلين – «وكالات»: علمت وكالة الأنباء الألمانية «د.ب.أ» من مصادر أمنية أن قائد الشاحنة التي داهمت عدة سيارات في مدينة ليمبورغ الألمانية، سوري يقيم في ألمانيا منذ 2015.

وذكرت المصادر أنه لم تتضح حتى الآن دوافع الرجل الذي استولى على الشاحنة وصدم بها عدة سيارات.

وتسبب الحادث في إصابة سائق الشاحنة نفسه وثمانية آخرين أمس الإثنين، قبل القبض على سائق الشاحنة.

وبحسب معلومات السلطات، فإن السوري لا صلة له بسلفيين متطرفين أو بمتطرفين آخرين.

ولم يدل السوري، 32 عاما بأقواله حتى الآن.

وذكرت المصادر أنه لا أدلة على دوافع إرهابية، إلا أنه لا يمكن استبعاد هذا الدافع.

الهند تلغي تحذير السفر إلى كشمير

الشرطة الهندية في الشطر الهندي من كشمير

نيودلهي – «وكالات»: قالت السلطات إن الهند ستلغي تحذير السفر إلى إقليم كشمير المتنازع عليه مع باكستان يوم الخميس، وذلك بعد شهرين من الحملة الأمنية التي شنتها الحكومة على المنطقة، وإلغاء الوضع الخاص الذي كانت تتمتع به.

وفر آلاف السائحين، والزوار، والعمال الهنود من كشمير في أوائل أغسطس الماضي، بعدما أصدرت السلطات تحذيرا أمنيا من احتمال شن هجمات من متشددين من جماعات تدعمها باكستان.

وتنفي إسلام اباد دعمها لها

وقطعت السلطات خدمات الهاتف، والإنترنت، وقصرت حرية الحركة على بعض المناطق لمنع خروج احتجاجات قبل ساعات من إعلان الهند إلغاء الوضع الخاص لكشمير.

وقالت حكومة ولاية جامو وكشمير في بيان الإثنين، إن «تحذير السفر الذي صدر في 2 أغسطس سيلغى يوم الخميس».

وتسوق كشمير نفسها على أنها «جنة الله في الأرض» وتعرف بجبالها وأنهارها الجليدية وبحيرة دال الشهيرة.

غير أن تحذيرات السفر التي صدرت من بريطانيا ودول أخرى لمواطنيها لا تزال سارية.

وأصيب 10 أشخاص في هجوم بقنبلة يدوية في جامو وكشمير، الشطر الهندي من الإقليم المتنازع عليه، في مطلع هذا الأسبوع.

محتجون يدفعون وزيراً أمريكياً لمغادرة حلقة نقاش حول الهجرة

واشنطن – «وكالات»: دفع محتجّون وزير الأمن الداخلي الأمريكي بالوكالة كيفن مكاليفن إلى مغادرة منصّة حلقة نقاش حول الهجرة في العاصمة الأمريكية الإثنين بعدما قاطعوه مراراً منددين بحملة قمع تمارسها السلطات بحقّ طالبي اللجوء.

وقبيل أن يبدأ مكاليفن بإلقاء كلمته خلال حلقة نقاش في جامعة جورجتاون في واشنطن، وقف عدد من المتظاهرين حاملين لافتات كتب عليها «قفوا مع المهاجرين»، بحسب ما أفاد مراسل لوكالة فرانس برس كان موجوداً في المكان.

وهتف المحتجون لدقائق «عندما يتعرّض مهاجرونا للهجوم ماذا نفعل؟ نقف ونتصدّى»، بعدما تلوا أسماء أطفال مهاجرين قضوا في الحجز الاحتياطي أوقفهم عناصر أجهزة الحدود والهجرة.

ويعتمد ترامب سياسة تشدد و«عدم تسامح» في ملف المهاجرين غير الموثقين، في ما تعتبره الإدارة جهداً لردع عشرات آلاف المهاجرين عن محاولة عبور الحدود الجنوبية مع المكسيك.

وحاول منظّمو حلقة النقاش سدى إقناع المحتجين بالتوقف والسماح لوزير الداخلية بالوكالة بإلقاء كلمته.

وقالت المشاركة في حلقة النقاش دوريس ميسر «إنه منتدى، نحن نحترم حرية التعبير والحق في الاحتجاج»، مضيفة «رجاء تحلوا ببعض الاحترام لهذا الحضور».

وفي كل مرة حاول مكاليفن إلقاء كلمته قاطعه المحتجون إلى أن قرر مغادرة المنصة.

وندد وزارة الأمن الداخلي بما جرى، وذلك في بيان جاء فيه أن «بضعة نشطاء» منعوا مكاليفن من إلقاء كلمته.

ومنذ أبريل، يتولى مكاليفن وزارة الأمن الداخلي بالوكالة بعد استقالة كريستن نيلسن التي انضمت إلى إدارة ترامب في يناير 2017 مساعدة لأول وزير عيّنه على رأس هذه الوزارة وهو جون كيلي.

وبعد بضعة أشهر عيّنها ترامب وزيرة للأمن الداخلي في أكتوبر 2017.

أفغانستان: إصابة 19 طالباً في انفجار داخل جامعة

أفغاني في الجامعة المستهدفة

كابول – «وكالات»: أصيب 19 طالباً على الأقل، أغلبهم فتيات، في انفجار أمس الثلاثاء، أثناء محاضرة في جامعة مدينة غزني، عاصمة الولاية بالاسم نفسه في جنوب أفغانستان.

وذكر المتحدث باسم حاكم الولاية عريف نوري، رصد 19 طالباً مصاباً، بينهم 12 فتاة، وأن الذين من الطلاب في حالة حرجة.

وأوضح نوري أن التحقيقات الأولية تشير إلى أن المتفجرات أدخلت داخل أحد الفصول الدراسية.

وتابع «بعض الطلاب يأتون من مناطق نائية وغير آمنة من ولاية غزني، ويكونون على اتصال بمتمردين، ونعتقد أنهم ربما يقفون وراء الانفجار».

وأعلن المصدر اعتقال بعض الطلاب لصلاتهم بمتمردين.

ولم تعلن أي جهة بعد مسؤوليتها عن الانفجار.